

لبنان

ما من حالات نزوح جديدة وإنما عدم حلّ لأسباب الصراعات الماضية

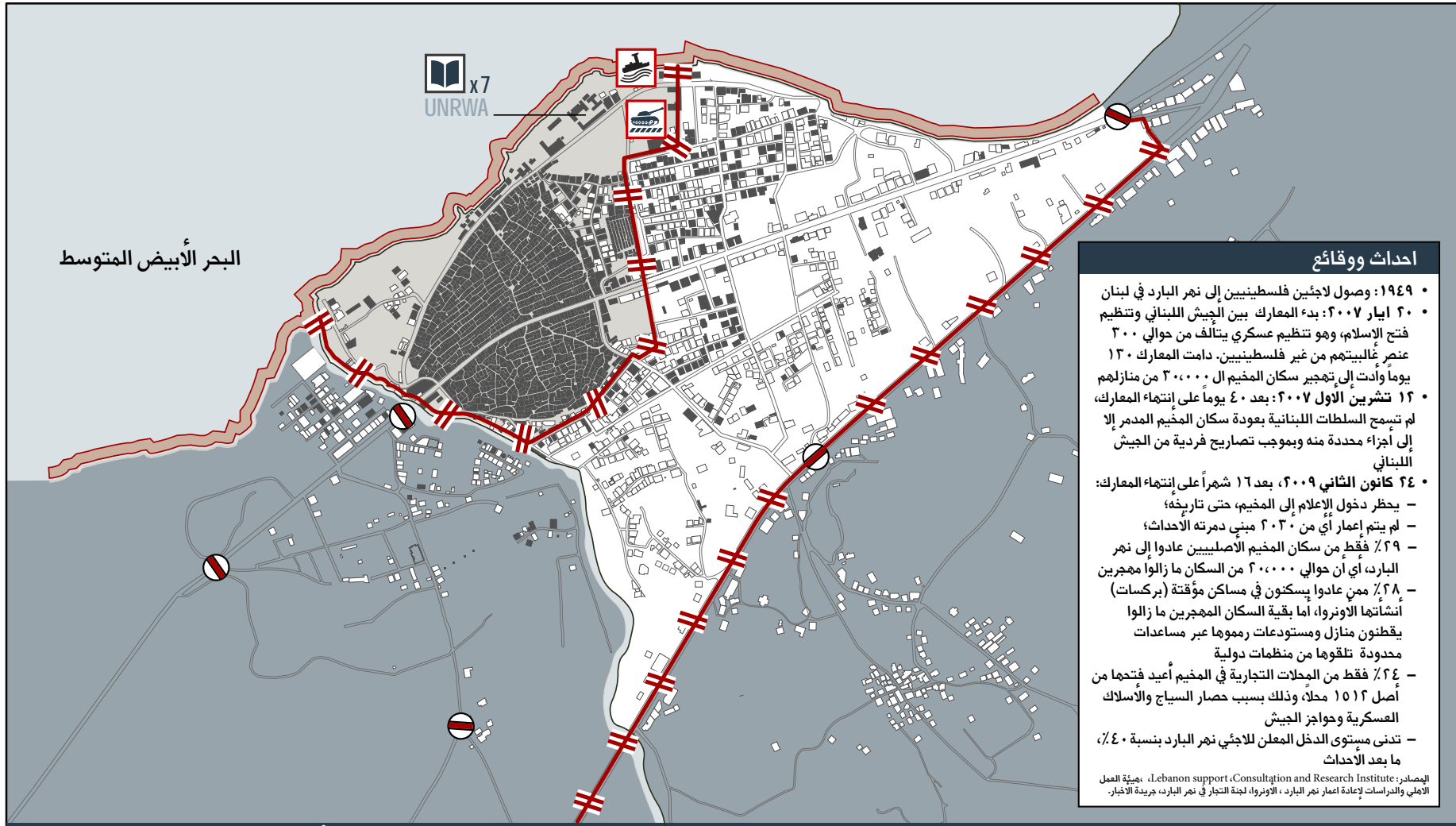
لم يشهد لبنان خلال العامين 2009 و2010 أي حركات نزوح جديدة. غير أن عدداً من حالات النزوح لا تزال مستمرة بعد أن تسببت بها ثلاث حقبات من النزاع أو العنف: الحرب الأهلية (1975-1990) والعمليات ذات الصلة التي نفذتها كل من إسرائيل حتى العام 2000 و سوريا حتى العام 2005؛ حرب تموز/يوليو العام 2006 بين إسرائيل وحزب الله التي استمرت لمدة 33 يوماً؛ والنزاع المسلح الذي أدى إلى تدمير مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في العام 2007. كما أن العنف الطائفي قد تسبب بحركة نزوح مؤقتة كبرى خلال العام 2008.

لا يمتلك لبنان سياسة وطنية تتعلق بالنزوح الداخلي. ففي حالات النزوح المتتالية. كانت الاستجابة تتم من قبل مؤسسات الدولة والجمعيات الوطنية والأحزاب السياسية والجمعيات المحلية والمجتمع الدولي؛ غير أن عدم وجود سياسة وطنية قد أدّى إلى تباينات في المساعدة المقدمة إلى مختلف مجتمعات النازحين.

تسببت كل من الحرب الأهلية وحرب العام 2006 بنزوح مئات الآلاف من الأشخاص. لقد استقر العديد من الأشخاص الذين نزحوا من جراء الحرب الأهلية في ضواحي جديدة لبيروت وغيرها من المدن؛ وفي العام 2006. أفادت الحكومة أن حوالي 17.000 شخص لا يزالون نازحين منذ الحرب الأهلية والاحتياحات الإسرائيلية.

تفيد كافة المصادر عن عدم وجود أي نازحين متبقين من حرب العام 2006؛ غير أنه لا تتوفر أي معلومات عن النازحين الذين لجأوا ربما إلى خيارات تسوية غير خيار العودة أو عما إذا كانوا قد توصلوا إلى حلول دائمة.

بحلول أيلول/سبتمبر 2010. كان نحو 16.000 شخص من أصل ما يقارب الـ 26.000 لاجئ فلسطيني الذين كانوا قد نزحوا من مخيم نهر البارد لا يزالون يعيشون في تخوم الخيم. ولا يزال أكثر من 10.400 شخص منهم يعيشون في مساكن مؤقتة هناك. كما أن 10.000 شخص آخرين كانوا لا يزالون نازحين في مناطق أخرى في لبنان. معظمهم في مخيم البداوي المجاور.



احداث ووقائع

- ١٩٤٩: وصول لاجئين فلسطينيين إلى نهر البارد في لبنان
- ٢٠ ايار ٢٠٠٧: بدء المعارك بين الجيش اللبناني وتنظيم فتح الإسلام، وهو تنظيم عسكري يتألف من حوالي ٣٠٠ عنصرٍ غالبيتهم من غير فلسطينيين. دامت المعارك ١٣٠ يوماً وادت إلى تهجير سكان المخيم الـ ٢٠,٠٠٠ من منازلهم
- ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٧: بعد ٤٠ يوماً على انتهاء المعارك، لم تسمح السلطات اللبنانية بعودة سكان المخيم المدمر إلا إلى أجزاء محددة منه وبموجب تصاريح فردية من الجيش اللبناني
- ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٩، بعد ١٦ شهراً على انتهاء المعارك:
 - يحظر دخول الإعلام إلى المخيم، حتى تاريخه؛
 - لم يتم إعمار أي من ٢٠٢٠ مبنى دمرته الأحداث؛
 - ٢٩٪ فقط من سكان المخيم الاصليين عادوا إلى نهر البارد، أي أن حوالي ٢٠,٠٠٠ من السكان ما زالوا مهجرين
 - ٢٨٪ ممن عادوا يسكنون في مساكن مؤقتة (بركسات) انشأتها الاونروا، أما بقية السكان المهجرين ما زالوا يقطنون منازل ومستودعات رموها عبر مساعدات محدودة تلقوها من منظمات دولية
 - ٢٤٪ فقط من المحلات التجارية في المخيم أعيد فتحها من أصل ١٥١٢ محلاً، وذلك بسبب حصار السياج والأسلاك العسكرية وحواجز الجيش
 - تبنى مستوى الدخل المعلن للاجئين نهر البارد بنسبة ٤٠٪، ما بعد الأحداث

المصادر: Lebanon support, Consultation and Research Institute، هيئة العمل الاولي والدراسات لإعادة اعمار نهر البارد، الاونروا، لجنة التجار في نهر البارد، جريدة الاخبار.

المعالم الأمنية والقواعد العسكرية

حالة الدمار في مخيم نهر البارد

23/01/2009
اعداد مجموعة خريطة للميديا المتابعة اليومية متوفرة على الموقع: kharita.wordpress.com
لاتصال بنا: solidaritypalestine@gmail.com
This work is licensed under the Creative Commons Attribution-NonCommercial-No Derivative Works 3.0

شاطئ نهر البارد، المقترح إقامة على جزء منه قاعدة بحرية
مدارس انروا

موقع القاعدة العسكرية
إحدى المواقع المقترحة للقاعدة البحرية

نقاط عبور / حواجز الجيش
سياج أسلاك شائكة
حدود المخيم من النهر والبحر

منطقة مغلقة / محظورة على المدنيين
منطقة مثرطقة / الدخول بتصریح عسكري

المباني المهدومة
المباني الغير مهدومة

المصدر: <http://kharita.wordpress.com>

وهناك المزيد من الخرائط المتوفرة على موقع الإنترنت: <http://www.internal-displacement.org>

سنوات الحرب الأهلية 1975-1990

التي أعقبت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري. بحلول العام 2010، لم تكن المحكمة الخاصة بلبنان، وهي محكمة جنائية دولية تمّ إنشاؤها للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، قد أصدرت بعد أي لائحة اتهام، ظلت العلاقات بين لبنان وسوريا متوترة. فعلى سبيل المثال، انتظرت سوريا حتى العام 2009 لتفتتح سفارة لها في لبنان ولم يقم الرئيس السوري بأي زيارة إلى لبنان منذ انسحاب قوات بلاده في العام 2005 قبل تموز/ يوليو 2010 (هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي). 30 تموز/يوليو 2010).

أنماط النزوح والأرقام المتصلة به

خلال الحرب الأهلية، اضطر ما يقدر بنحو 810.000 شخص، أو 28 في المائة من سكان لبنان، إلى النزوح قسراً وبشكل مؤقت أو دائم عن ديارهم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997). فلجأ المزارعون النازحون من جنوب لبنان وجبال الشوف بأعداد كبيرة إلى بيروت وذلك في فترات مختلفة خلال الحرب. وقد استمر نزوح سكان القرى من جنوب لبنان إلى العاصمة نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة (صوالحة، 2010، ص. 109).

خلال الحرب، اضطر كل من المسلمين والمسيحيين إلى الفرار من أحياء معينة من بيروت إلى أن تمّ تقسيم المدينة بين شرقيّة للمسيحيين وغربيّة للمسلمين (صوالحة، 2010).

كما تمّ نزوح اللاجئين الفلسطينيين داخل لبنان، لا سيما في الحالات التالية: "حرب الخيمات" التي شكلت صراعاً فرعياً في منتصف الثمانينيات، والتي حوصرت خلالها مخيمات اللاجئين في بيروت من قبل ميليشيات حركة أمل الشيعية؛ الاجتياحات الإسرائيلية لجنوب لبنان؛ تدمير مخيم تل الزعتر للاجئين في العام 1976 من جراء الاشتباكات التي وقعت بين القوات المسيحية ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ والمجزرة التي تعرض لها سكان مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في العام 1982 (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الأول/أكتوبر 2010، صحيفة "لوموند ديبلوماتيك"، كانون الأول/ديسمبر 1997).

عند انتهاء الحرب في العام 1990، لم يكن هنالك اتفاق على عدد النازحين داخلياً أو حتى فهم مشترك لتعريف النازحين. في العام 1996، أشارت الإحصاءات التي قامت بها وزارة المهجرين إلى وجود 90.000 أسرة من النازحين، أو ما يزيد قليلاً عن 500.000 شخص مع متوسط 5.7 أشخاص للعائلة الواحدة (صوالحة، 2010، ص. 113).

قدّمت الحكومة تعويضات إلى النازحين داخلياً من أجل إعادة بناء منازلهم وحدّدت نهاية العام 2002 كموعّد لتحقيق عودة كافة المهجرين، لكن، وبحلول منتصف العام 2002، كان حوالي 300.000 شخص لا يزالون نازحين (اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين، 2004).

نال لبنان استقلاله في العام 1943 بعد أن كان خاضعاً للانتداب الفرنسي، يتوزع معظم سكانه على ست طوائف إسلامية و12 طائفة مسيحية تمّ تخديد وتكريس انقسامها جغرافياً بفعل عقود من الحرب الأهلية التي شردت البلد في وقت لاحق. وفي العام 1943، تمّ إنشاء نظام تمثيل سياسي يوازن بين المسيحيين والمسلمين، عرف باسم الميثاق الوطني، وذلك استناداً إلى تعداد للسكان كان قد أجري في العام 1937.

لقد ساهم هذا النظام في انزلاق لبنان نحو حرب أهلية في العام 1975 (شاتزيميلر، 2005، ص. 95). كما أن وصول اللاجئين الفلسطينيين على أثر إقامة دولة إسرائيل ووجود الجماعات السياسية على أرضه، لا سيما منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1970، قد أدّى إلى ارتباط لبنان ارتباطاً وثيقاً بالصراع العربي-الإسرائيلي. بعد وقت قصير من اندلاع الحرب الأهلية، شهد لبنان سلسلة من التدخلات العسكرية الخارجية، بما في ذلك التدخل السوري ابتداءً من العام 1976 والاجتياحات الإسرائيلية في العام 1978 و1982.

انتهت الحرب الأهلية رسمياً مع توقيع اتفاق الطائف في العام 1989. لقد سحب هذا الاتفاق السلطة من منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية المشغول عادة من قبل المسيحيين الموارنة، وجعلها بدلاً من ذلك في أيدي مجلس الوزراء الذي يتوزع أعضاؤه بين مسلمين ومسيحيين. كما أعلن الاتفاق العزم على تأكيد السيادة اللبنانية على جنوب لبنان الذي كان لا يزال واقفاً تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد فرض على كافة الميليشيات تسليم السلاح، باستثناء حزب الله الذي سمح له بالاستمرار في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

وقد صدر قانون في العام 1991 قضى بعبء عام على أمراء الحرب الأهلية، متجاهلاً حقوق ضحايا هذه الحرب. كما أن بعض أمراء الحرب السابقين لا يزالون يتولون مناصب رفيعة في الحكومة، تواصلت الاغتيالات وانتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة بين العام 1991 و2005، وظلت بعض مناطق لبنان تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية والسورية، لم يتم اتخاذ أي تدابير للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب بشكل صحيح (الموقع الإلكتروني للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، تاريخ الزيارة 8 كانون الأول/ديسمبر 2010).

استمرار الاحتلال الإسرائيلي حتى العام 2000، ولا تزال إسرائيل تسيطر على مزارع شبعة، وهي منطقة صغيرة تقع على الحدود بين لبنان وهضبة الجولان الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي. سحبت سوريا قواتها في نيسان/أبريل 2005 إثر التظاهرات الشعبية الضخمة

(صوالحة، 2010، ص. 118). وقد أكدت الأبحاث على سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأحياء الفقيرة الجديدة في بيروت (مخول وغانم، 2009).

لم يتلق الأفراد المتورطون في المنازعات على الأراضي والممتلكات الناجمة عن الحرب الأهلية أي دعم حكومي. إذ أنه لم تكن هنالك مؤسسات مختصة بمعالجة هذا النوع من القضايا (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2010).

في العام 1992، أطلقت وزارة المهجرين أيضاً مبادرات متصلة بعمليات العودة والمصالحة بين الدروز والمسيحيين في منطقة الشوف (كنفاني - زهار، 2004). لقد عوّضت هذه المبادرات عن الخسائر المادية والمعاناة البشرية، غير أنها لم تعزز بالضرورة العودة أو المصالحة المستدامة (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2010). على الرغم من تلقي العديد من الأسر دعماً مالياً لترميم أو إعادة بناء منازلهم التي دمرت خلال الحرب، لا يزال الكثير منهم يخشون العودة إلى ديارهم. مفضلين البقاء في المناطق حيث يعيشون حالياً وسط الجماعات والطوائف التي ينتمون إليها. إن انعدام المصالحة أو سبيل الانتصاف الفعلية للانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان قد أعاق عملية التوصل إلى حلول دائمة. كما أن الأشخاص لا يتقنون بأن وضعهم سيظل مستقرّاً (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الأول/أكتوبر 2010).

بعد انتهاء الحرب الأهلية، لم يتم إرسال الكثير من المساعدات إلى لبنان بسبب السياسة الإقليمية والموقف العدائي للعديد من الجهات المانحة تجاه هذا البلد (عدوان، 2004، ص. 3). على الرغم من ذلك، قدم المجتمع الدولي المساعدة الإنسانية خلال الحرب وبعدها. وقد انتهت معظم برامج دعم النازحين والعائدين بحلول نهاية العام 2003.

حرب الـ33 يوماً في العام 2006

استمرت حرب الـ33 يوماً بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله من تموز/ يوليو حتى آب/أغسطس 2006. قصفت إسرائيل جنوب لبنان رداً على أسر حزب الله جنديين إسرائيليين من الأراضي الإسرائيلية. وعبرت القوات البرية الإسرائيلية الحدود للمرة الأولى منذ ست سنوات. ما أسفر عن تدمير وتضرر آلاف المنازل، خاصة في المناطق ذات الغالبية الشيعية في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي جنوب لبنان. على الرغم من انتهاء الصراع مع اعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 1701 (مجلس الأمن الدولي، 2006). استمرت المواجهات العسكرية بشكل متقطع على طول الحدود منذ انتهاء الحرب. ففي آب/أغسطس 2010، قتل ثلاثة جنود لبنانيين وضابط إسرائيلي وصحافي لبناني (صحيفة ذي غارديان، 3 آب/أغسطس 2010).

تم اعتبار الأعمال التي أقدم عليها الجيش الإسرائيلي خلال الحرب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وهي قد شملت هجمات مباشرة

رفض غالبية النازحين داخلياً عرض الحكومة القاضي بدعم عودتهم إلى ديارهم الأصلية. ففي بيروت مثلاً، كان عدد كبير من النازحين قد أتوا من مناطق ريفية تفتقر إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل. وبالنسبة إلى العديد من النازحين الوافدين من جنوب لبنان، ظلت عودتهم إلى قراهم مستحيلة لسنوات بسبب احتلالها من قبل القوات الإسرائيلية؛ فقد تكيف النازحون بشكل عام، وأبناءؤهم الذين عاشوا معظم حياتهم في بيروت بشكل خاص، مع نمط الحياة الحضرية على نحو متزايد. مما جعل عودتهم إلى قراهم الأصلية حلاً غير واقعي. على الرغم من رغبة هؤلاء في البقاء في بيروت، لم يتم تقديم أي دعم لهم للاندماج في بيروت أو إعادة توطينهم في مناطق أخرى. كما تباطأت عمليات العودة بسبب الفساد والتنافس السياسي بين المسؤولين الحكوميين. فضلاً عن عدم كفاية أموال التعويضات واستمرار المخاوف الأمنية. بما في ذلك خطر وجود الألغام الأرضية في الجنوب (اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين، 2004).

إثر تلقي التعويضات، وبدلاً من العودة إلى القرى حيث كانوا يعيشون قبل الحرب، انتقل العديد من النازحين للعيش في ظل ظروف غير ملائمة في كثير من الأحيان في الضاحية الجنوبية لبيروت (صوالحة، 2010، ص. 125، 115). لقد اضطرّ النازحون، نظراً إلى صعوبة الظروف في مرحلة ما بعد الحرب والتدهور الاقتصادي وعدم ملائمة سياسات التنمية الاجتماعية، إلى الانتقال بشكل مطرد إلى مساكن جديدة في الضواحي إذ أن أسعارها كانت معقولة (مخول وغانم، 2009، ص. 54).

في العام 2006، أفادت الحكومة أن حوالي 17.000 شخص لا يزالون نازحين منذ الحرب الأهلية والاحتياحات الإسرائيلية (وزارة المهجرين، 2006).

الاستجابات الوطنية والدولية

لا يمتلك لبنان سياسة وطنية تتعلق بالنزوح الداخلي مما أدى إلى تباينات في المساعدة المقدمة إلى مختلف مجتمعات النازحين.

في العام 1992، أنشأت الحكومة وزارة المهجرين للتصدي لمشكلة النزوح الواسعة النطاق التي نجمت عن الحرب الأهلية. كما أنشأت الحكومة الصندوق المركزي للمهجرين وذلك بدعم من المجتمع الدولي. عمدت الوزارة إلى إزالة الألقاض من المناطق المتضررة من جراء النزاع وتقديم المساعدة من أجل إعادة الإعمار وإطلاق مشاريع البنية التحتية ودفعت تعويضات نقدية إلى أكثر من 50.000 شخص لحثهم على إخلاء الممتلكات التي كانوا يشغلونها بصورة غير قانونية (اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين، 1999). لقد حذر النقاد آنذاك أن التعويض النقدي لم يكن سوى حل مؤقت يهدف إلى دعم مشاريع الاستثمار الخاصة من دون معالجة المشاكل الاجتماعية المتصلة بقضية الهجرة في مرحلة ما بعد الحرب. كما حذر النقاد من الفوضى التي ستنشأ في المناطق الحضرية في المستقبل نتيجة للانتقال المتزايد الذي سيؤدي إلى خلق أحياء فقيرة وعشوائية جديدة

أدى غياب السياسة الوطنية المتعلقة بالنزوح الداخلي في هذه الحالة أيضاً إلى تفاوت في المساعدة المقدمة إلى مختلف مجتمعات النازحين. تمت تلبية معظم الاحتياجات الإنسانية للنازحين من قبل المجتمعات والمنظمات المحلية، لا سيما لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لحزب الله وحركة تيار المستقبل السنوي والصليب الأحمر اللبناني (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2010). على سبيل المثال، في بلدية حارة حريك في ضاحية بيروت الجنوبية، معقل حزب الله، هدف مشروع "وعد" لإعادة الإعمار إلى إعادة بناء منازل حوالي 20.000 نازح. تم هذا المشروع بإدارة مؤسسات حزب الله الاجتماعية. في أيلول/سبتمبر 2007، تم تسليم أول مبنى. وبحلول تموز/يوليو 2009، لم يكن قد تبقى سوى عشرة مشاريع من أصل الـ102 في مرحلة التصميم (الحارثي، 2010).

قدّم منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الدعم لاستجابة الحكومة، بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2006، تم إنهاء عمليات الأمم المتحدة الإنسانية بصورة تدريجية فانتقلت مسؤوليات الإنعاش والنهوض إلى الحكومة وغيرها من الوكالات الدولية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 28 أيلول/سبتمبر 2006).

أسفر مؤتمر ستوكهولم للنهوض المبكر في لبنان الذي انعقد في آب/أغسطس 2006 عن تعهدات بقيمة 900 مليون د.أ. لتمويل مشاريع إعادة الإعمار من جانب دول عربية ودول أعضاء في الاتحاد الأوروبي واليابان (حامية وماك غينتي، 2009، ص. 106). وكانت دول الخليج هي أبرز الجهات المانحة خلال المؤتمر. وفي السنوات التي تلت حرب العام 2006، واصلت الدول من خارج العالم الغربي دعمها الأساسي للبنان. فكانت مساهمات كل من إيران والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية رئيسية في إعادة إعمار لبنان (حامية وماك غينتي، 2009، ص. 106-107).

الصراع المسلح وتدمير مخيم نهر البارد في العام 2007

مخيم نهر البارد هو واحد من مخيمات اللاجئين الرسمية الـ12 المتبقية والتي تم إنشائها في أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات لاستضافة اللاجئين الفلسطينيين. يقع هذا المخيم بالقرب من طرابلس في شمال لبنان، وهو مشمول بولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وكانت المنطقة المعروفة بـ"المخيم الجديد" أو "تخوم المخيم" والواقعة خارج حدوده قد تنامت مع تكاثر عدد السكان الفلسطينيين من مخيم نهر البارد وشرائعهم الأراضي لبناء منازل جديدة. قبل تدمير المخيم في العام 2007، لم يكن هنالك تمييز كبير بين المخيم وتخومه؛ فلطالما كان اللاجئون المقيمون داخل المخيم وفي تخومه مسجلين لدى الأونروا.

في أيار/مايو 2007، قام الجيش اللبناني بمحاصرة مخيم نهر البارد وقصفه على أثر انتشار أعضاء من جماعة مقاتلي فتح الإسلام

وغير متناسبة ضد المدنيين والأهداف المدنية (هيومن رايتس ووتش، 5 أيلول/سبتمبر 2007). أثناء الصراع، ألقت قوات الدفاع الإسرائيلية ما يقدر بنحو أربعة ملايين ذخيرة صغيرة في جنوب لبنان. معظمها خلال الأيام الثلاثة الأخيرة عندما عرفت الحكومة الإسرائيلية أن التسوية كانت وشيكة (هيومن رايتس ووتش، 16 شباط/فبراير 2008). قتل نحو 1.200 لبناني من المدنيين كما قدر عدد المرحى بحوالي 4.000 شخص. تعرّضت الضاحية الجنوبية لبيروت التي تخضع لسيطرة حزب الله وتضم نحو 850.000 نسمة، لأعنف عمليات القصف (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 24 نيسان/أبريل 2008). لا تزال الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحرب، خاصة الذخائر العنقودية، تؤثر في العائدين وغيرهم من السكان الذين يعيشون في جنوب لبنان.

قدّرت قيمة الأضرار المباشرة الناجمة عن الحرب بنحو 4 مليارات دولار أميركي، في حين بلغت التكاليف غير المباشرة حوالي 6 مليارات د.أ. (حامية وماك غينتي، 2009). وقد تم استهداف البنية التحتية والمصانع والمنشآت الزراعية والمرافق العامة.

أنماط النزوح والأرقام المتصلة به

أسفرت الحرب عن نزوح مليون شخص، أي أكثر من ربع سكان البلاد. حوالي 750.000 منهم قد نزحوا داخل لبنان في حين فرّ نحو 250.000 إلى بلدان أخرى، خاصة إلى سوريا. حوالي 600.000 نازح من أصل الـ750.000 قد لجأوا إلى عائلات مضيقة أو مبان عامة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2006). وفي غضون أربعة أيام بعد وقف إطلاق النار، عاد حوالي 90 في المائة من النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، مما أدى إلى اجتناب الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الطويلة الأمد المرتبطة بالنزوح (حامية وماك غينتي، 2009).

بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أفادت كافة المصادر التي قابلها مركز رصد النزوح الداخلي، بما في ذلك وكالات تابع للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية وباحثون مستقلون، عن عدم وجود أي نازحين متبقين من حرب العام 2006. غير أنه لم يتم العثور على أي معلومات عن النازحين الذين لجأوا ربما إلى خيارات تسوية غير خيار العودة أو عما إذا كانوا قد توصلوا إلى حلول دائمة.

الاستجابات الوطنية والدولية

للاستجابة لمخلفات حرب العام 2006، أنشأت الحكومة الهيئة العليا للإغاثة لتنسيق المساعدات الإنسانية الوطنية والدولية. إثر توقف الأعمال العدائية، أطلقت الحكومة خطة وطنية لإعادة الإعمار لهدف ضمان عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية بشكل سريع. كما أنها قد وضعت آليات لتعويض السكان عن الأضرار التي لحقت بملكاتهم الخاصة؛ غير أن هذه المخططات قد تأثرت بتأخر التمويل (مركز خدمة بحوث الكونغرس، 15 أيلول/سبتمبر 2006).

داخله. نتيجة لذلك، تعرض ما يُقدَّر بنحو 95 في المائة من مجموع المباني والبنى التحتية للدمار أو الأضرار غير القابلة للترميم (الأونروا، أيلول/سبتمبر 2008).

لم تتخذ أي من القيادة الفلسطينية أو الحكومة اللبنانية إجراءات لضمان أمن وسلامة اللاجئين الفلسطينيين داخل الخيم. أُيدت القيادة الفلسطينية في البداية قصف الجيش للمخيم، ومن جهتها، حقّلت المؤسسات السياسية اللبنانية سكان الخيم مسؤولية تواجد جماعة فتح الإسلام داخله (عبود، دورية الدراسات العربية؛ شتاء 2009؛ ص. 31).

أنماط النزوح والأرقام المتصلة به وشواغل الحماية

عندما أقدم الجيش اللبناني على محاصرة مخيم نهر البارد، نزح حوالي 27.000 لاجئ فلسطيني من الخيم وتخومه. كما اضطرّ مئات الأسر اللبنانية إلى النزوح. فرّ معظم اللاجئين الفلسطينيين إلى مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين المجاور.

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الحصار، لم يعد سوى 20 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين النازحين إلى مكان إقامتهم السابق، وجميعهم كانوا من تخوم الخيم وكانوا قد رموا أو أعادوا بناء منازلهم. لكن، وحتى في تخوم الخيم، لا تزال العديد من المباني مدمرة بالكامل ولا يزال سكانها عاجزين عن العودة إليها. أما بقية النازحين، فكانوا في انتظار إعادة إعمار الخيم أو ترميم أو إعادة إعمار منازلهم في تخومه (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الأول/أكتوبر 2010).

بحلول أيلول/سبتمبر 2010، كان أكثر من 3.400 أسرة (أي ما يقارب الـ 16.000 نسمة) من أصل ما يقارب الـ 5.700 أسرة (أي ما يقارب الـ 26.000 شخص) المسجلين لدى الأونروا كلاجئين مقيمين في مخيم نهر البارد، يعيشون في تخوم الخيم. ومن بين هؤلاء، أقل من 1.100 أسرة (أي 5.400 شخص) كانوا قد عادوا إلى أماكن إقامتهم السابقة. أما العائلات الـ 2.360 المتبقية (أكثر من 10.400 شخص)، فكانوا لا يزالون يعيشون في مساكن مؤقتة في تخوم الخيم. عمد البعض إلى استئجار المساكن في حين لجأ آخرون إلى مراكز جماعية أو ملاجئ مؤقتة أنشأتها الأونروا. كما كان هنالك 10.000 شخص آخرين لا يزالون نازحين في مناطق أخرى، لا سيما في مخيم البداوي.

واصل الجيش اللبناني عملية تطويق تخوم الخيم، فبات على كافة المواطنين غير اللبنانيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون المقيمون هناك، الحصول على تصاريح خاصة للتمكن من دخول الخيم وتخومه. كما ينبغي على المواطنين اللبنانيين إيداع بطاقات هويتهم وتسجيل أسمائهم للتمكن من الدخول. لقد أدى هذا التقييد لحرية التنقل وحويل المنطقة إلى ما يشبه "الجزيرة الأمنية" المعزولة إلى تثبيط التفاعل بين اللاجئين والمجموعات المجاورة، بدت احتمالات

المصالحة محدودة، كما سجّل تأخر في عملية الإنعاش الاقتصادي. من المتوقع أن يستمر اعتماد الغالبية العظمى من عائلات النازحين على الأونروا والدعم الدولي في المستقبل المنظور (الأونروا، حزيران/يونيو 2010، ص. 4، مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الأول/أكتوبر 2010).

شكّلت عملية تدمير مخيم نهر البارد خطوة كبيرة إلى الوراء وتراجعاً في عملية إرساء التسامح بين المجتمعات المحلية اللبنانية والفلسطينية. فقد حقّل بعض المراقبين اللبنانيين سكان الخيم مسؤولية الصراع إذ أن أجهزتهم الأمنية لم تتمكن من منع استيطان الناشطين من فتح الإسلام داخل الخيم. كما أن الاستياء داخل المجتمع الفلسطيني ظلّ بدوره شديداً. فقد أدّى هذا الصراع إلى نزوحهم من جديد. كما أنهم يخشون من عدم إتمام إعادة إعمار الخيم (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2010).

لا تزال لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني التي تم إنشاؤها من قبل الحكومة في العام 2005 بحاجة إلى العمل لإقناع الفلسطينيين بصدق التزام الحكومة اللبنانية حيال تحسين أوضاعهم. أبرز التحديات في هذا الصدد التأثير على بعض السياسيين لدعم فكرة منح اللاجئين الفلسطينيين بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لا يزال التسامح والقبول الحقيقي بعيدي المنال (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الأول/أكتوبر 2010).

الاستجابات الوطنية والدولية

بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2010، كان التعاون لا يزال مستمراً بين الحكومة اللبنانية والأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل إعادة إعمار الخيم. وكانت الحكومة قد أنشأت خلية متخصصة للنهوض والإعمار تابعة لمكتب رئيس الوزراء من أجل دعم الجوانب الفنية لعملية إعادة الإعمار بالتنسيق مع لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني. في الوقت نفسه، فقد أكدت الحكومة على أن مخيم نهر البارد سيكون خاضعاً لولاية السلطات اللبنانية في المستقبل. خلافاً لكافة الخيمات الأخرى (مركز بحوث التنمية الدولية، 15 حزيران/يونيو 2009). أمّا رد فعل القيادة الفلسطينية حيال هذا الأمر وتأثير ذلك على اللاجئين النازحين من جراء نزاعات العام 2007، فلا يزالان غير واضحين.

بدأت عملية إعادة إعمار الخيم في كانون الأول/ديسمبر 2009، ومن المتوقع استكمالها بحلول العام 2012 (الموقع الإلكتروني للأونروا، تاريخ الزيارة: 8 كانون الأول/ديسمبر 2010). وتشير التقديرات إلى أن أول عملية عودة إلى الخيم ستتم في مطلع العام 2011 (صحيفة "ديلي ستار"، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2010). لقد تلقت الأونروا أموالاً كافية لتغطية 36 في المائة من عملية إعادة بناء المنازل التي دمرت، لا تعتمد عملية إعادة الإعمار فقط على التمويل وإنما أيضاً على تذييل العقوبات الإدارية والقانونية والسياسية المركبة.

أنماط النزوح

لقد أدت الصراعات المحلية في منتصف العام 2008 إلى نزوح نحو 6.000 أسرة بشكل مؤقت. فنزحت العائلات السننية التي فرت من باب التبانة ضمن حدود المدينة حيث استضافتهم المدارس الحكومية. في حين أن مجمل النازحين العلويين قد فروا شمالاً باتجاه منطقة عكار، وهي واحدة من أفقر المناطق في لبنان. أو عبروا الحدود باتجاه سوريا (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين). 5 آب/أغسطس 2008).

الاستجابات الوطنية والدولية

لقد اتخذت الحكومة والمجتمع المدني الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا النزوح المؤقت. فأنشأ تيار المستقبل الخيام وعمد إلى توزيع وجبات طعام مجانية على العائلات السننية. في حين أنشأت الحكومة صندوقاً لتوفير الرعاية الصحية للنازحين (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين). 5 آب/أغسطس 2008). كما أن اليونيسيف والصليب الأحمر اللبناني والمنظمات غير الحكومية المحلية قدمت المساعدة من خلال توزيع حزم من لوازم النظافة الصحية والأدوية.

هذا ملخص تحديث جديد للتحليل القطري عن النزوح الداخلي في لبنان أعده مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC). تحديث التحليل القطري الكامل متوفر على الإنترنت هنا.

فهذه هي المرة الأولى التي تتم فيها إعادة إعمار مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان. في تخوم الخيم، تم ترميم المساكن من قبل منظمات غير حكومية دولية. بتمويل من المفوضية الأوروبية بشكل رئيسي. غير أن إعادة الإعمار خارج حدود الخيم معقدة بدورها من جِزاء المسائل القانونية والسياسية المتصلة بحقوق السكن والأراضي والملكية لدى الفلسطينيين (مقابلة أجراها مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الأول/أكتوبر 2010).

باتت الأونروا، ابتداءً من العام 2007، هي الجهة الرئيسية المزودة لخدمات الإيواء والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم للنازحين من الخيم. بما أن اللاجئين الفلسطينيين لا يتمتعون بشكل عام سوى بعدد محدود للغاية من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في لبنان. وبما أن الأونروا هي الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تشملهم بولايتها، فسيحتتم على الأونروا مواصلة تقديم هذه الخدمات إلى أن يتم إيجاد حلول دائمة لأوضاعهم. يعتمد اللاجئون الفلسطينيون في الخيمات الأخرى في لبنان بدورهم اعتماداً كبيراً على المساعدة.

العنف الطائفي في العام 2008

في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2008، انعكست التوترات السياسية في بيروت نزاعاً مسلحاً في طرابلس دار بين الجماعات الأصولية السننية والجماعات العلوية التي تعاني من ظلم طويل الأمد. طرابلس هي مدينة ذات غالبية سننية مؤيدة إلى حد كبير لتحالف قوى "14 آذار". في حين أن العلويين يساندون المعارضة بقيادة حزب الله ويرتبطون بالطبقة الحاكمة العلوية في سوريا (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين). 29 تموز/يوليو 2008). لقد تركزت بؤر العنف في كل من جبل محسن ذات الغالبية العلوية وأحياء باب التبانة ذات الغالبية السننية. تمّ نشر الجيش اللبناني في كافة الأحياء. وقد سمح وقف إطلاق النار في نهاية تموز/يوليو 2008 للعديد من النازحين بالعودة. عقد الفريقان العلوي والسني اتفاق مصالحة في أيلول/سبتمبر 2008 (رويترز. 17 تشرين الأول/أكتوبر 2008). غير أن التوتر والافتتال قد استمرتا حتى العام 2010.

يعكس هذا التوتر الدائر بين الفريقين العلاقات القائمة بين السنة والشيعية من جهة. وبين لبنان وسوريا من جهة أخرى (الفريق الدولي المعني بالأزمات. 2 آب/أغسطس 2010). وصل التوتر في بيروت الذي كان قد أدى إلى أحداث العنف الطائفي في طرابلس إلى نهايته مع التوصل إلى هدنة مؤقتة في الدوحة. وذلك للتمكن من تشكيل حكومة جديدة إلى أن تتمكن الانتخابات التشريعية من حلّ الأزمة السياسية (الفريق الدولي المعني بالأزمات. 4 حزيران/يونيو 2009). في حزيران/يونيو 2009، تمّ انتخاب سعد الحريري. زعيم خالف قوى "14 آذار". رئيساً للوزراء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2009، على أثر عدة محاولات متكررة، تشكلت حكومة ائتلافية، تضم ممثلين عن كافة الفرقاء اللبنانيين. برئاسة الحريري.

المراجع

- Human Rights Watch (HRW)**, 16 February 2008, Flooding south Lebanon (هيومن رايتس ووتش، 16 شباط/فبراير 2008)
- Integrated Regional Information Networks (IRIN)**, 5 August 2008, Displaced Allawis find little relief in impoverished north (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 5 آب/أغسطس 2008)
- Integrated Regional Information Networks (IRIN)**, 29 July 2008, The rocket came through the window at dawn (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 29 تموز/يوليو 2008)
- Integrated Regional Information Networks (IRIN)**, 24 April 2008, Tribulations of those displaced from Beirut's southern suburbs (شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 24 نيسان/أبريل 2008)
- International Centre for Transitional Justice** (المركز الدولي للعدالة الانتقالية)
- International Committee of the Red Cross (ICRC)**, March 2009, Asymmetrical war and the notion of armed conflict – a tentative conceptualization, Volume 91 Number 873 (بالولوس وفاضاكمنتري، 2009)
- International Crisis Group (ICG)**, 19 February 2009, Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps (الفريق الدولي المعني بالأزمات، 19 شباط/فبراير 2009)
- International Crisis Group (ICG)**, 4 June 2009, Lebanon's Elections: Avoiding a New Cycle of Confrontation (الفريق الدولي المعني بالأزمات، 4 حزيران/يونيو 2009)
- International Crisis Group (ICG)**, 2 August 2010, Drums of War: Israel and the "Axis of Resistance", Middle East Report N°97 (الفريق الدولي المعني بالأزمات، 2 آب/أغسطس 2010)
- Alamuddine Hana**, 2010, Chapter 3: Wa'd: The Reconstruction Project of the Southern Suburb of Beirut in Lessons in post-war reconstruction: case studies from Lebanon in the aftermath of the 2006 war (الحرثي، 2010)
- Arab Studies Quarterly (ASQ)**, 2009, The siege of Nahr Al-Bared and the Palestinian refugees in 48-p. 31, 2-Lebanon, Abboud, Samer, Vol. 31, No. 1 (عبود، دورية الدراسات العربية؛ شتاء 2009)
- BBC News**, 30 July 2010, Syrian and Saudi leaders call for calm on Beirut visit (هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 30 تموز/يوليو 2010)
- Center for International Private Enterprise (CIPE)**, December 2004, Corruption in Reconstruction: The Cost Of National Consensus in Post-War Lebanon (عدوان، 2004)
- Congressional Research Service (CRS)**, 15 September 2006, The Israel-Hamas-Hezbollah Conflict (مركز خدمة بحوث الكونغرس، 15 أيلول/سبتمبر 2006)
- Critique internationale**, April 2004, La réconciliation des druzes et des chrétiens du Mont Liban ou le retour à un code coutumier (كنفاني - زهار، 2004)
- Daily Star**, 28 October 2010, Williams: Nahr al-Bared residents can return in 2011 (صحيفة «ديلي ستار»، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010)
- Gerhard von Glahn and James Larry Taulbee**, 21 July 2006, Law Among Nations: An Introduction to Public International Law (فون غلان، 1992)
- Human Rights Watch (HRW)**, 5 September 2007, Civilian Casualties in Lebanon during the 2006 War (هيومن رايتس ووتش، 5 أيلول/سبتمبر 2007)

The Guardian, 3 August 2010, Israeli colonel, three Lebanese soldiers and journalist killed in border clashes (صحيفة ذي غارديان، 3 آب/أغسطس 2010)

U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), 21 August 1999, World Refugee Survey (اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين، 1999)

U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), 21 August 2004, World Refugee Survey 2004 (اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين، 2004)

United Nations Development Programme (UNDP), 21 January 1997, A Profile of Sustainable Human Development in Lebanon: The displaced and development (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 21 كانون الثاني/يناير 1997)

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), September 2008, Relief and early recovery appeal for Nahr el-Bared camp (الأونروا، أيلول/سبتمبر 2008)

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), 2009, Relief and recovery appeal for Nahr el-Bared Palestine Refugees North Lebanon, Final report, September 2008-December (الأونروا، 2010)

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), October 2010, 2011 Nahr el-Bared Camp Relief and Recovery Needs (الأونروا، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2010)

UNRWA web site, accessed 8 December 2010 (الموقع الإلكتروني للأونروا، تاريخ الزيارة 8 كانون الأول/ديسمبر 2010)

International Development Research Centre (IDRC), 15 June 2009, Building a better relationship: Palestinian refugees, Lebanon, and the role of the international community (مركز بحوث التنمية الدولية، 15 حزيران/يونيو 2009)

Journal of Disaster Studies, Policy and Management, 7 March 2009, A very political reconstruction: governance and reconstruction in Lebanon after the 2006 war, by C.S. Hamieh & R. Mac Ginty, in Volume 34, Issue Supplement 1, pp. 103–123 (حامية وماك غينتي، 2009)

Journal of Middle East Women's Studies, October 2009, Displaced Arab Families: Mothers' Voices on Living and Coping in Postwar Beirut, Vol. 5, No. 3, p. 54–73 (مخول وغانم، 2009)

Le Monde Diplomatique, December 1997, Lebanon : palestinian refugees in the post-war period (صحيفة «لوموند ديبلوماتيك»، كانون الأول/ديسمبر 1997)

Lebanon- International Centre for Transitional Justice (المركز الدولي للعدالة الانتقالية – لبنان)

Lebanese Ministry of the Displaced (MoD), 10 July 2006, Information on the current situation of internal displacement in Lebanon provided to NRC Geneva by the Lebanese Ministry of Displaced (via the Permanent Mission of Lebanon to the United Nations, Geneva) (وزارة المهجرين، 10 تموز/يوليو 2006)

McGill-Queen's University Press, 13 June 2005, Nationalism and Minority Identities in Islamic Societies, Shatzmiller, Maya (شاتز ميلر، 2005)

Reuters Foundation, 17 October 2008, Politics and Islam blend uneasily in Lebanese city (رويترز، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2008)

United Nations Security Council (UN SC), 11 August 2006, Security Council calls for end to hostilities between Hizbollah, Israel, unanimously adopting resolution 1701
(مجلس الأمن الدولي، 11 آب/أغسطس 2006)

University of Texas, 15 May 2010, Reconstructing Beirut: Memory and Space in a Postwar Arab City - Sawalha, Aseel
(صوالحة، 2010)

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), December 2006, The UN Response to the Lebanon Crisis
(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2006)

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 28 September 2006, Humanitarian operations phasing down as Lebanon recovery moves ahead
(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 28 أيلول/سبتمبر 2006)

لمحة عن مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)

تأسس مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) في سنة 1998 من قبل المجلس النرويجي للاجئين وهو هيئة دولية رائدة تعنى برصد النزوح الداخلي الناجم عن النزاع في العالم بأسره.

ويساهم المركز من خلال عمله في تحسين القدرات الوطنية والدولية لحماية ومساعدة ملايين الأفراد حول العالم والذين نزحوا داخل بلدانهم نتيجة النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

بناءً على طلب منظمة الأمم المتحدة يُشرف المركز، والذي مقره في جنيف، على قاعدة بيانات إلكترونية توفر معلومات وتحليلات شاملة حول النزوح الداخلي في حوالي 50 بلداً.

بناءً على أنشطته المتعلقة بالرصد وجمع البيانات يدعو المركز إلى إيجاد حلول دائمة لآفة النزوح الداخلي تماشياً مع المعايير الدولية.

وينظم مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) أيضاً أنشطة تدريبية لتعزيز قدرات الفعاليات المحلية لتلبية احتياجات الأشخاص النازحين داخلياً. ويتعاون المركز مع مبادرات المجتمع المدني المحلية والوطنية كما يقدم لها الدعم.

لمعرفة المزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) على الإنترنت وقاعدة بيانات المركز على الموقع: www.internal-displacement.org.

IDMC

Norwegian Refugee Council
Chemin de Balexert 79-
1219 Geneva, Switzerland
www.internal-displacement.org
Tel: +41 (0)22 799 0700
Fax: +41 (0)22 799 0701

Contact

Nina M. Birkeland

Head of Monitoring and Advocacy
Tel.: +41 (0)22 795 07 34
Email: nina.birkeland@nrc.ch

Guillaume Charron

Country Analyst
Tel.: +41 (0)22 799 07 11
Email: guillaume.charron@nrc.ch